

## مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون



الجلسة 9507

الخميس، 14 كانون الأول/ديسمبر 2023، الساعة 10/15

نيويورك

(إكوادور)

السيد دي لا غاساكا/السيد مونتالفو سوسا

الرئيس

	الأعضاء:
السيدة إيفستغيفا	الاتحاد الروسي
السيدة دوتلاري	ألبانيا
السيدة الحفيتي	الإمارات العربية المتحدة
السيد فرانسوا دانيز	البرازيل
السيدة شاندا	سويسرا
السيد داي بينغ	الصين
السيد بيانغ	غابون
السيد أغيمان	غانا
السيد أولميدو	فرنسا
السيدة غات	مالطة
السيد كاريوكي	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
السيد فرنانديز	موزامبيق
السيدة توماس - غرينفيلد	الولايات المتحدة الأمريكية
السيدة شينو	اليابان

## جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام المقدم عملاً بالفقرة 31 من قرار مجلس الأمن 2677 (2023) (S/2023/784)

رسالة مؤرخة 4 كانون الأول/ديسمبر 2023 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس

الأمن (S/2023/955)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 ([verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



افتتحت الجلسة الساعة 10/15.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام المقدم عملاً بالفقرة 31 من قرار مجلس

الأمن 2677 (2023) (S/2023/784)

رسالة مؤرخة 4 كانون الأول/ديسمبر 2023 موجهة من

الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2023/955)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي

المؤقت للمجلس، أَدْعُو ممثلة جنوب السودان إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أَدْعُو السيد

نيكولاس هايسوم، الممثل الخاص للأمين العام لجنوب السودان ورئيس بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2023/784 التي تتضمن تقرير الأمين العام المقدم عملاً بالفقرة 31 من القرار 2677 (2023)، والوثيقة S/2023/955 التي تتضمن رسالة مؤرخة 4 كانون الأول/ديسمبر 2023 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن.

في هذه الجلسة، يستمع المجلس إلى إحاطات من السيد هايسوم والسفير ميشيل كزافيي بيانغ، الممثل الدائم لغابون، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 2206 (2015)، بشأن جنوب السودان.

وأعطي الكلمة الآن للسيد هايسوم.

السيد هايسوم (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على

إتاحة الفرصة لي لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن الحالة في جنوب السودان.

مع اختتام العام، بات من المناسب تقييم تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان، لا سيما فيما يتعلق بالمرحلة البارزة للانتخابات المقرر إجراؤها حالياً في كانون الأول/ديسمبر 2024، وهي عملية من شأنها أن تشهد انتهاء الفترة الانتقالية في جنوب السودان. ومع بقاء 11 شهراً فقط، كانت وتيرة التنفيذ الشامل نحو تحقيق ذلك الهدف متفاوتة. ولا تزال الترتيبات الأمنية الانتقالية، التي اتفق عليها الطرفان، متأخرة كثيراً عن موعدها. وهذا أمر يبعث على القلق، لأن القوات الموحدة اللازمة حاسمة في توفير بيئة آمنة لحماية المدنيين قبل الانتخابات وأثناءها وبعدها. وفي حين اتخذت إجراءات مؤخرًا، هناك تحديات واضحة أمام النشر الكامل للقوات الموحدة، أهمها توزيع المرتبات والمعدات وتفعيلها تحت قيادة موحدة واحدة، ولا سيما تعيين الرتب الوسطى التي لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأنها بعد.

وفيما يتعلق بعملية وضع الدستور الدائم، فقد تأخرت الآن 15 شهراً عن الجدول الزمني المحدد في خارطة الطريق والاتفاق المنشط. واتفقت الأطراف على اعتماد دستور معدل كشرط مسبق لوضع الصيغة النهائية للإطار القانوني الانتخابي وإجراء الانتخابات بعد ذلك. ومما يؤسف له أن العمل على تعديل الدستور لم يبدأ على النحو السليم، على الرغم من أن اللجنة الوطنية لاستعراض الدستور قد أنشئت أخيراً. وأنه بتعيين أعضاء في اللجنة الوطنية للانتخابات، ومجلس الأحزاب السياسية، واللجنة الوطنية لمراجعة الدستور. ومع ذلك، وباستثناء حالة مجلس الأحزاب السياسية، تقدّمت المعارضة بشكاوى بشأن ما إذا كان تكوين هذه الهيئات يتماشى مع الاتفاق المنشط فيما يتعلق بالتحصيل الجنساني والاتفاقات المتعلقة بالمرشحين، كما بين الأحزاب. وقد أدى ذلك إلى جدل وتعطيل أداء اليمين لأعضاء هاتين اللجنتين. ومن الأهمية بمكان الآن تفعيل تلك الهيئات وتزويدها بالتمويل اللازم للبدء في الاضطلاع بمسؤولياتها الكبيرة.

وفي تموز/يوليه، قدمت الآلية الثلاثية - وهي الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية - قائمة من

قائمة يتعين على الأطراف الإجابة عليها، لكي تكون الانتخابات واضحة، بما في ذلك مسائل مثل المستوى الذي ستجرى فيه الانتخابات، ومشاركة اللاجئين، ومختلف آليات إدارة الانتخابات ومعالجة الشكاوى.

كما أبرزت الأسئلة أهمية الاتفاق على عملية تسجيل الناخبين أو التعداد السكاني أو أي مصدر آخر مقبول للبيانات السكانية. ولم تعالج الأطراف هذه المسائل حتى الآن، كما لم يوضع إطار قانوني مناسب لحل تلك المسائل.

ولتسهيل التحرك نحو أرضية مشتركة بين الأطراف بشأن الاستعدادات المناسبة للانتخابات، عقدت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان منتديات للأحزاب السياسية، بمشاركة الزعماء الدينيين ومنظمات المجتمع المدني والنازحين داخلياً واللاجئين وغيرهم من أصحاب المصلحة. وقد شددنا على أن تلك القرارات لا بد أن تتخذ وفقاً لاتفاق السلام وبطريقة تنبئ عن اتخاذ قرارات أحادية الجانب وتشجع توافق الآراء وتجسد مقترحات بناء بشأن كيفية إجراء انتخابات تتسم بالمصادقية بحلول كانون الأول/ديسمبر 2024 في ظل عدم الوفاء بالجدول الزمنية، كما شددنا على أن تلك القرارات لا يمكن أن يتخذها إلا أبناء جنوب السودان أنفسهم.

تشير التجارب المماثلة إلى أن ثمة احتمالاً أن تكون الانتخابات سبباً للانتكاس إلى العنف في المجتمعات الخارجة من النزاع ما لم يُستثمر ما يكفي من الوقت والموارد وما لم تُتخذ تدابير لبناء الثقة في الإعداد لها - ولا سيما التشديد على الحاجة إلى الاتفاق بين الأطراف المتنازعة. ويواجه جنوب السودان مخاطر مماثلة ويتطلب نفس الاستثمار من أجل تجنب النزاع. وقد استفسرت الدول الأعضاء من بعثة الأمم المتحدة عما إذا كان يمكن اعتبار البلد قادراً على إجراء انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية، وخاصة في أجواء سلمية. وذكرنا بوضوح أنه طبقاً للحالة الراهنة، فإن البلد ليس في وضع يسمح له بعد بإجراء انتخابات ذات مصداقية، وذلك رأي يتشاطره جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين تقريبا عبر الطيف السياسي. وتتعلق المسائل ذات التبعات التي أثارها ذلك الاستنتاج بالظروف والمؤسسات التي يجب أن تكون قائمة حتى يصبح إجراء هذه الانتخابات ممكناً، ومتى ستكون

قائمة في الوقت المناسب لإجراء الانتخابات للوفاء بالموعد النهائي المقرر في كانون الأول/ديسمبر 2024.

والشروط الضرورية التي يجب استيفاؤها لإجراء الانتخابات محددة في تقرير الأمين العام المعروض على المجلس (S/2023/784) وتشمل ما يلي. لا بد من وضع إطار دستوري دائم جديد؛ ويجب نشر قوات موحدة ومدربة ومجهزة بشكل ملائم؛ ويجب وضع خطة تنفيذية لكفالة أمن الانتخابات؛ ويجب الاتفاق على إطار انتخابي واضح؛ وينبغي أن تكون هناك مؤسسات وآليات انتخابية؛ وينبغي الاتفاق بتوافق الآراء على طرائق تسجيل الناخبين وآليات تسوية المنازعات الانتخابية. ويجب أن تكون هناك مدونة قواعد سلوك متفق عليها للأحزاب السياسية تحدد معايير السلوك السياسي المقبول وتتيح حيزاً سياسياً ومدنياً أكثر انفتاحاً من الحيز الموجود حالياً في البلد.

والوفاء بعدد كاف من هذه الشروط المسبقة أمر ضروري لتهيئة الظروف لإجراء انتخابات حرة ونزيهة، تُعتبر أيضاً ذات مصداقية ومقبولة لمواطني جنوب السودان. ويجب أن تؤدي عملية الاتفاق على الشروط إلى بناء الثقة في المؤسسات الانتخابية وقبول جميع المشاركين للنتائج. واستناداً إلى المشاورات مع خبراء الانتخابات، نرى أنه يجب الوفاء بالعدد الكافي من الشروط المسبقة التي ذكرتها بحلول نيسان/أبريل 2024 إذا أُريد إجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية بحلول كانون الأول/ديسمبر 2024. ونعتقد أنه مع توفر الإرادة السياسية الضرورية والشعور بالإلحاح وروح التوافق، يمكن لجنوب السودان في الواقع تهيئة الظروف لإجراء الانتخابات في كانون الأول/ديسمبر 2024. ودعماً لجهوده الانتخابية، وكجزء من المرحلة الأولى من الأعمال التحضيرية، تشارك بعثة الأمم المتحدة بنشاط في تعزيز بيئة تمكينية للانتخابات عن طريق إعادة تعيين مهام موظفيها في حدود مواردها الحالية. ويشمل ذلك توفير الدعم لبناء القدرات لإنشاء هيئات موثوقة لإدارة الانتخابات وإيجاد بيئة سياسية تشمل الحيز السياسي والمدني اللازم لعملية تنافسية حقيقية.

وستشمل زيادة المساعدة الانتخابية التي تقدمها الأمم المتحدة في إطار المرحلة الثانية توفير دعم لوجستي ملموس ودعم مماثل

تدابير استباقية تهدف إلى التخفيف من مخاطر العنف قبل الانتخابات وأثنائها وبعدها، مع التركيز على الحفاظ على وجود قوي في بؤر التوتر المحتملة من خلال قواعد العمليات المؤقتة القائمة والجديدة ومواقع الأفرقة وتعزيز أفراد الاحتياط من حفظة السلام الذين يمكن نشرهم بسرعة وتسيير دوريات واسعة النطاق والاستفادة من تواصل البعثة مع القوى السياسية والمدنية على الصعيدين المجتمعي والوطني.

لقد بلغت الحالة الإنسانية في البلد أبعادا مثيرة للقلق، حيث يعاني ثلثا السكان الآن من انعدام الأمن الغذائي. وكان للأولويات العالمية المتضاربة أثر سلبي على المساعدة الإنسانية الدولية. ويتطلب ذلك من قادة جنوب السودان استثمار المزيد من الموارد في الجهود الإنسانية من أجل تخفيف معاناة شعبهم. وحتى 12 كانون الأول/ديسمبر، كان 434 000 شخص قد عبروا إلى جنوب السودان منذ بداية النزاع في السودان في منتصف نيسان/أبريل، مما يعني أن عبء العمل الإنساني في جنوب السودان يتزايد قطاعا. ولا يزال جنوب السودان مكانا خطيرا لعمل شركائنا في المجال الإنساني، حيث ضحى الكثيرون بأرواحهم هناك. وأدعو حكومة جنوب السودان إلى السماح بإبصال المساعدات الإنسانية بشكل آمن وغير مقيد إلى جميع أنحاء البلد ومحاسبة الجناة المسؤولين عن الهجمات على العاملين في المجال الإنساني ونهب المساعدات الإنسانية الموجهة إلى أضعف الفئات. لقد حان الوقت الآن كي تتخذ حكومة جنوب السودان إجراءات حاسمة لمواجهة تلك التحديات وتهيئة الظروف التي لا تؤدي إلى انتخابات سلمية وذات مصداقية فحسب، بل وتحقق أيضا ثمار السلام الحقيقية والاستقرار بعد التصويت.

أخيرا، نتوقع أن يكون عام 2024 عاما صعبا وملينا بالتحديات لبعثة الأمم المتحدة ولجنوب السودان وشعبه والمنطقة. وتؤكد البعثة من جديد أنها ستضطلع بولايتها على أكمل وجه ممكن.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أشكر السيد هايسوم على المعلومات التي قدمها.

أعطي الكلمة الآن للسفير بيانغ.

في الإجراء الفعلي للانتخابات، ويظل ذلك مرهونا بالتقدم المحرز في استيفاء الشروط المسبقة بحلول نيسان/أبريل 2024. وعليه، فإن هذه الزيادة ستكون مرهونة أيضا بدعم الدول الأعضاء وما يترتب على ذلك من توفر الموارد اللازمة. وفي حين أننا لا نستبعد إمكانية أن يختار جنوب السودان المضي قدما في إجراء الانتخابات من دون الوفاء بهذه الشروط، إلا أنها تمثل مقياسا لدعم المجتمع الدولي للانتخابات من شأنها أن تكون عملية لبناء الدولة، لا ممارسة مثيرة للانقسام.

وتدرك بعثة الأمم المتحدة أن تهيئة الظروف لإجراء انتخابات سلمية تتطلب دعم المجتمع الدولي. ومن جانبنا، نرى أن ذلك يتطلب أن تعمل البعثة في شراكة مع الدول الأعضاء والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) والاتحاد الأوروبي والترويكا (المجموعة الثلاثية). وفي هذا الصدد، تواصلت مؤخرا مع حكومات جيبوتي وإثيوبيا وكينيا وجنوب أفريقيا وأوغندا ومع أمانة إيغاد ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، والتي أكدت جميعها تقديرها لأهمية الحيولة دون الانتكاس إلى العنف وضمان إجراء انتخابات سلمية في جنوب السودان وطلب مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي من الآلية الثلاثية - إيغاد والاتحاد الأفريقي وبعثة الأمم المتحدة - اطلاعه بشكل مشترك في شباط/فبراير 2024 على عملية وضع الدستور وحالة الاستعدادات للانتخابات. وبالمثل، أجريت اتصالات مع أصحاب المصلحة الوطنيين ويمكنني أن أؤكد أن ثمة تأييدا واسعا للانتخابات، ولكن هناك أيضا مخاوف وشواغل إزاء الافتقار إلى التحضيرات والمشاورات الاحترافية لإجراء الانتخابات.

ويشير الوضع الاقتصادي المتردي في البلد وما نتج عنه من تنافس على الموارد الشحيحة على المستوى دون الوطني وتدفق العائدين من السودان والصدمات المناخية والبيئة السياسية الهشة إلى أن الانتخابات في جنوب السودان ستجري في جو من التوترات المتزايدة. وإذا لم يتم التخفيف من حدة تلك المخاطر، فإن التهديد الذي يتعرض له المدنيون سيظل قائما. وما فتئت بعثة الأمم المتحدة تلتزم بحماية المدنيين وتعطيها الأولوية كمهمة رئيسية بموجب ولايتها. وتتفند البعثة

وفي 17 تشرين الأول/أكتوبر، استمعت اللجنة إلى إحاطة قدمها ممثل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، نيابة عن منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، عملاً بالفقرة 5 من القرار 2664 (2022).

وفي 17 تشرين الثاني/نوفمبر، استمعت اللجنة إلى إحاطة قدمها منسق فريق الخبراء بشأن التقرير المؤقت للفريق المقدم عملاً بالفقرة 19 من القرار 2683 (2023) وناقشت التوصيات الواردة فيه.

وفي 28 تشرين الثاني/نوفمبر، ناقشت اللجنة تقرير الرئيس عن زيارته إلى جنوب السودان، والتي قام بها في الفترة من 21 إلى 28 تشرين الأول/أكتوبر. وبالإضافة إلى ذلك، اجتمع أعضاء اللجنة في 20 تشرين الأول/أكتوبر في مشاورات غير رسمية في مقر البعثة الدائمة لغابون، حيث استمعت الوفود إلى إحاطات من الأمانة العامة قبل زيارة الرئيس إلى جنوب السودان.

وفيما يتعلق بزيارة الرئيس إلى جنوب السودان في الفترة من 21 إلى 28 تشرين الأول/أكتوبر، فقد التقيت، بصفتي رئيس اللجنة، والوفد المرافق لي مع أصحاب المصلحة المعنيين في البلد، بمن فيهم فخامة الرئيس سلفا كير والنائب الأول للرئيس ريك مشار ووزير الخارجية، وأعضاء مجلس الوزراء ونائب رئيس المجلس التشريعي الوطني الانتقالي وعدد من برلمانيه، فضلاً عن الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وفريق الأمم المتحدة القطري وأعضاء السلك الدبلوماسي الموجودين في جوبا وممثلي المجتمع المدني، بما في ذلك المجموعات النسائية ومجموعات الشباب والزعماء الدينيين. وركزت المناقشات في المقام الأول على حظر توريد الأسلحة وتنفيذ النقاط المرجعية الرئيسية المحددة في القرار 2577 (2021)، وكذلك على التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان، وتحديد الفصل الثاني بشأن الترتيبات الأمنية الانتقالية. كما تطرقت المناقشات إلى الحالة الأمنية والإنسانية العامة، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالتحضير للانتخابات، المقرر إجراؤها حالياً في كانون الأول/ديسمبر 2024.

ومنذ بداية عام 2023، تلقت اللجنة أربعة طلبات للإعفاء تتعلق بتدابير حظر السفر وتجميد الأصول ووافقت على ثلاثة منها.

السيد بيانغ (تكلم بالفرنسية): بصفتي رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار 2206 (2015) بشأن جنوب السودان، يشرفني أن أطلع أعضاء مجلس الأمن على التطورات التي حدثت منذ إحاطتي السابقة للمجلس في 13 كانون الأول/ديسمبر 2022 (انظر S/PV.9219). وسأقدم في بياني لمحّة عامة موجزة عن التطورات في اللجنة منذ بداية عام 2023، بما في ذلك زيارتي في نهاية تشرين الأول/أكتوبر إلى جنوب السودان بصفتي رئيس اللجنة، برفقة وفد.

وفيما يتعلق بتعيين فريق الخبراء، وبعد توافق الآراء الذي تم التوصل إليه بشأن القائمة التي تضم أسماء الخبراء المرشحين للعمل في الفريق وعملاً بالقرار 2683 (2023)، عين الأمين العام الخبراء الخمسة في 21 تموز/يوليه.

وحتى الآن، في عام 2023، اجتمعت اللجنة في ثماني مناسبات في شكل مشاورات غير رسمية.

وفي 17 شباط/فبراير، استمعت اللجنة إلى إحاطة قدمها منسق فريق الخبراء، في جلسة كانت مفتوحة أمام جميع الدول الأعضاء، بشأن التقرير المؤقت للفريق المقدم عملاً بالفقرة 18 من القرار 2633 (2022)، الوارد في الوثيقة S/2022/884.

وفي 31 آذار/مارس، استمعت اللجنة إلى إحاطة قدمها منسق فريق الخبراء بشأن التقرير النهائي للفريق المقدم عملاً بالفقرة 18 من القرار 2633 (2022) وناقشت التوصيات الواردة فيه.

وفي 30 أيار/مايو، استمعت اللجنة إلى إحاطة قدمها منسق فريق الخبراء في جلسة كانت مفتوحة أمام جميع الدول الأعضاء، بشأن التقرير النهائي للفريق المقدم عملاً بالفقرة 18 من القرار 2633 (2022)، الوارد في الوثيقة S/2023/294.

وفي 7 أيلول/سبتمبر، استمعت اللجنة إلى إحاطة قدمها منسق فريق الخبراء بشأن خطة عمل الفريق بشأن الولاية المقرر تجديدها عملاً بالقرار 2683 (2023).

وفي 10 تشرين الأول/أكتوبر، استمعت اللجنة إلى إحاطة قدمتها الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح.

سيبحث برسالة خاطئة تماما. وينبغي ألا تذهب الأنصبة المقررة إلى عملية انتخابية، لن تكون حرة أو نزيهة أو ذات مصداقية في غياب إجراءات عاجلة من جانب الحكومة الانتقالية. ويجب أن يقترن التمويل المستقبلي بدفعة متجددة لعملية السلام في جنوب السودان وتحسين إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية.

وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أتكم للحظة عن الكيفية التي تتفق بها الحكومة الانتقالية أموالها النفطية، أو بشكل أدق، كيف لا تتفق الحكومة الانتقالية أموالها النفطية. فلدى الحكومة الانتقالية الموارد اللازمة لتمويل المؤسسات الانتخابية والقوات الموحدة اللازمة والخدمات الاجتماعية مثل الرعاية الصحية وتخصيص حصة أكبر من المساعدة الإنسانية لشعبها. ويمكنها أيضا أن تدفع أجور موظفيها، المدنيين والعسكريين على حد سواء، في الوقت المناسب. ولشعب جنوب السودان حق أساسي في معرفة كيفية إنفاق أموال النفط في بلده والاستفادة من كيفية إنفاق أموال النفط في بلده. ولذلك، يجب على الحكومة الانتقالية أن تبدأ في استخدام الإيرادات العامة بشفافية لتحقيق الأغراض العامة المناسبة.

وفضلا عن ذلك، لا يزال نشعر بالقلق إزاء ارتفاع مستوى العنف والإجرام وانتهاكات حقوق الإنسان في جنوب السودان. وفي الأسبوع الماضي، أدرجنا غوردون كوانق بيل، وغاتلوك نيانغ هوث، وجوزيف مانتييل واجانغ على قائمة الجزاءات باعتبارهم مسؤولين عن الاغتصاب المنهجي وانتهاكات أخرى لحقوق الإنسان ارتكبت ضد النساء والفتيات خلال الهجمات المسلحة في مقاطعة لير بولاية الوحدة. وتستخدم هذه الجماعات المسلحة الاستعباد الجنسي، بما في ذلك الاغتصاب والاغتصاب الجماعي للنساء والفتيات المختطفات، كحافز ومكافأة للمقاتلين. وهذا أمر وحشي بشكل لا يمكن تصوره. وندعو الرئيس كير إلى الوفاء بتعهده بمحاسبة الذين ارتكبوا هذه الأعمال التي لا يمكن تصورها.

وفي هذا الصدد، نحن ممتنون للجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان للوفاء بولايتها في مجال حماية المدنيين،

أخيرا، أود أن أعتنم هذه الفرصة لأشكر أعضاء اللجنة وجنوب السودان وبلدان المنطقة على مشاركتهم النشطة في عمل اللجنة ومشاركتهم في اجتماعات اللجنة هذا العام. وأشجع الدول الأعضاء على مواصلة تعزيز تعاونها مع فريق الخبراء واللجنة. وأود أيضا أن أشكر الأمانة العامة، ولا سيما فرع الهيئات الفرعية لمجلس الأمن، على مساعدتها القيمة في العمل اليومي للجنة. وأتمنى كل النجاح للرئيس القادم للجنة.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أشكر السفير بيانغ على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

**السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية):** أود أن أبدأ بشكر الممثل الخاص للأمين العام هايسوم على إحاطته اليوم وعلى قيادته ومشاركته في الاجتماع الوزاري للأمم المتحدة لحفظ السلام في الأسبوع الماضي في أكرا، حيث اجتمعنا. كما أود أن أشكر السفير بيانغ على إحاطته بصفته رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار 2206 (2015) بشأن جنوب السودان، وأرحب بمشاركة وفد جنوب السودان في هذه الجلسة.

يؤسفني أنه لم يتغير شيء يذكر منذ آخر مرة اجتمعنا فيها لهذا الغرض. وتتفق الولايات المتحدة تماما على أن السبب الجذري للتأخير في تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان، منذ توقيعه قبل خمس سنوات، هو الافتقار إلى الإرادة السياسية. ولا ينبغي لي أن أذكر الحكومة الانتقالية بالتزاماتها تجاه شعب جنوب السودان، الذين يتوقعون ويستحقون مستقبلا يسوده السلام وينعمون فيه بالازدهار والديمقراطية.

وكما أبرز الممثل الخاص للتو، فإن نفس المسائل التي حُددت قبل ستة أشهر لا تزال بلا حل. ولا تزال الأسئلة الأساسية المتعلقة بمن سيصوتون وكيف سيصوتون ولأي مستويات من الحكومة سيصوتون، كلها من دون إجابة. وبينما لم تفعل الحكومة الانتقالية سوى القليل جدا للتخصيص للانتخابات، فإن توفير تمويل إضافي لهذه الانتخابات

لقد خطا جنوب السودان مؤخرا سلسلة من الخطوات المهمة في تنفيذ للافق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان وسن القوانين الانتخابية وإعادة تنظيم مؤسسات الدولة، وهو يخطط لإجراء انتخابات عامة في كانون الأول/ديسمبر من العام المقبل ستكون حاسمة للتنمية الوطنية والاستقرار. ندعو جميع الأطراف في جنوب السودان إلى وضع مصالح البلد وشعبها أولا وحل خلافاتها من خلال الحوار والمشاورة من أجل تهيئة الظروف المواتية لإجراء الانتخابات العامة. وتدعم الصين بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، إلى جانب الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، في مواصلة تقديم الدعم للعملية السياسية في جنوب السودان.

وعلى خلفية التطورات الأكثر تعقيدا وخطورة في جنوب السودان، ينبغي للمجتمع الدولي أن يفهم ويحترم تماما الظروف الوطنية للبلد والوضع الراهن. وسيكون من المهم أن يتحلّى المجتمع الدولي بالصبر إزاء العملية السياسية في البلد مع احترام سيادته ومكيبته وتجنب أي حلول مفروضة من الخارج.

وتدعم الصين جهود جنوب السودان للحفاظ على الاستقرار الوطني وتعزيز المصالحة المجتمعية وترحب بنشر القوات الموحدة في البلد لأول مرة. وفي الوقت نفسه، لا تزال الحالة الأمنية في ولايات جونقلي، وواراب، ووسط الاستوائية، وغرب الاستوائية هشة، حيث تندلع أعمال عنف واشتباكات قبلية بصورة متكررة. وفي تقريرها الصادر مؤخرا عن بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان (S/2023/784)، شدد الأمين العام غوتيريش على أنه ينبغي للبعثة أن تدعم جنوب السودان في تحمل المسؤولية الأساسية عن حماية المدنيين وأن تعطي الأولوية للدعم الذي يهدف إلى تعزيز قدراته الأمنية. وينبغي لمجلس الأمن أن يعمل على تحسين ولاية بعثة الأمم المتحدة للتركيز على تلك المهمة ذات الأولوية. وفي الوقت نفسه، كان لحظر الأسلحة الذي فرضه المجلس أثر سلبي طويل الأمد على بناء القدرات الأمنية لجنوب السودان. ويجب أن نستجيب لنداءات جنوب السودان والبلدان الأفريقية الأخرى التي تطلب من المجلس رفع الجزاءات في أقرب وقت ممكن.

وعلى وجه الخصوص، حماية أكثر من 40 000 شخص في موقع ملكال لحماية المدنيين، مع ملاحظة المسائل التي أثرت في التقييم الخارجي الذي أجراه السيد تمرات صموئيل. نرحب بنهج بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان بعدم التسامح مطلقا مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين وقضايا السلوك، ونتطلع إلى معلومات مستكملة حول نتائج التحقيقات في أعقاب تقرير قناة الجزيرة في أيلول/سبتمبر 2022 بشأن الانتهاك الجنسي من جانب عمال الإغاثة في موقع حماية المدنيين الذي تديره الأمم المتحدة في ملكال. وبالإضافة إلى تلك الجهود، فإن انخراط بعثة الأمم المتحدة بشأن عملية السلام - داخليا وخارجيا - ينهض بتلك العملية ويبسر الحوار وينشر الوعي بشأن مسائل الحكم والانتخابات ويعزز احترام سيادة القانون. وأخيرا، نرحب بالتعاون بين البعثة وجنوب السودان بشأن المسائل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، بما في ذلك مؤتمر أصحاب المصلحة الوطنيين لهذا العام بشأن العنف الجنسي والجنساني.

في الختام، وكما أوضح الممثل الخاص للأمين العام، تواجه الحكومة الانتقالية عددا من الخيارات - ما إذا كانت ستقي بالالتزامات الواردة في اتفاق السلام لعام 2018، والتي هي ضرورية إذا أرادت إجراء انتخابات حرة ونزيهة وسلمية في غضون 12 شهرا؛ وما إذا كانت ستستخدم إيراداتها العامة الوفيرة بشكل مناسب لأنه من غير المقبول أن يعاني ثلثا شعب جنوب السودان من انعدام الأمن الغذائي؛ وما إذا كانت ستحاسب مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني. واليوم، ندعو الحكومة الانتقالية مرة أخرى إلى اتخاذ الخيارات الصحيحة. وبعد 12 عاما من تحقيق استقلال البلد والاحتفال بكفاحها الشاق من أجل السيادة، حان الوقت لكي تتخذ الحكومة الانتقالية الخيارات الصحيحة. لقد حان الوقت لذلك.

**السيد داي بنغ (الصين) (تكلم بالصينية):** أود أن أشكر الممثل الخاص هايسوم والسفير بيانغ ممثل غابون، بصفته رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار 2206 (2015) بشأن جنوب السودان، على إحاطتهما. كما أرحب بمشاركة ممثلة جنوب السودان في هذه الجلسة.

معالجتها، بما في ذلك بشأن كيفية إدلاء شعب جنوب السودان بأصواتهم وعدد مستويات الحكومة التي سيصوتون لها. ولكي تكون الانتخابات حرة ونزيهة، نحث سلطات جنوب السودان على كفالة فتح الحيز السياسي والمدني اللازم حتى تتمكن الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والناخبون من التعبير عن آرائهم بحرية من دون خوف من الانتقام. ويجب أن يشعر سكان جنوب السودان بالأمان أثناء الانتخابات وبعدها. وتدعو جنوب السودان إلى الانتهاء من نشر جيش وطني موحد واحد وكفالة دفع رواتب أفرادها وإعالتهم بشكل كاف.

كما سمعنا، فإن القتال في السودان له تأثير شديد على جنوب السودان. فقد وصل أكثر من 434 000 شخص حتى الآن منذ اندلاع النزاع. وتقدر المملكة المتحدة توفير حكومة جنوب السودان وسائل النقل للاجئين والعمل المهم الذي تقوم به منظومة الأمم المتحدة والشركاء في المجال الإنساني في استجابتهم للأزمة. ونكرر نداءنا إلى الحكومة لتهيئة بيئة أكثر تمكينا للعمل الإنساني وكفالة سلامة العاملين في مجال المعونة.

في الختام، ندعو حكومة جنوب السودان إلى إظهار استعدادها لتتحية الطموحات والاختلافات الفردية جانبا. ومن دون ذلك، لن يكون بالإمكان الاضطلاع بعملية موثوقة وآمنة وشاملة للجميع في العام المقبل.

**السيدة غات (مالطة) (تكلمت بالإنكليزية):** أشكر الممثل الخاص هايسوم على إحاطته، وأرحب بممثلة جنوب السودان في القاعة. كما أشكر السفير بيانغ بصفته رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار 2206 (2015) بشأن جنوب السودان.

تحيط مالطة علما بالتطورات السياسية الأخيرة في جنوب السودان، بما في ذلك اعتماد قانون الانتخابات الوطنية، فضلا عن إعادة تشكيل المفوضية القومية لمراجعة الدستور واللجنة الوطنية للانتخابات ومجلس الأحزاب السياسية. ومع ذلك، نأسف لأن مجلس الأحزاب السياسية هو الوحيد الذي استوفى حصة تمثيل المرأة بنسبة 35 في المائة. وعلاوة على ذلك، من الواضح أن هناك حاجة إلى

إن التحديات الإنسانية والإنمائية والتحديات في مجال الحد من الفقر في جنوب السودان هائلة. ففي بلد يبلغ عدد سكانه أكثر من 11 مليون نسمة، هناك 9,4 مليون شخص يحتاجون إلى مساعدات إنسانية وأصبح 5 ملايين شخص نازحين أو لاجئين. وقد تقامت الأزمة بسبب العائدين من السودان وبلدان أخرى. ويجب على المجتمع الدولي، ولا سيما المانحين التقليديين، أن يضاعف مساعده للحيلولة دون تدهور الحالة. وينبغي تقديم المزيد من الدعم في مجالات مثل سبل العيش والتعليم والصحة والتنمية الصناعية والزراعية لمساعدة جنوب السودان على الشروع في مسار التنمية المستقلة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن تنمية وإدارة الموارد البترولية في جنوب السودان هي شأن داخلي للبلد ولا ينبغي للدول الأخرى التدخل فيه.

شاركت الصين بهمة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في جنوب السودان على مر السنين. وقد أكملت الوحدة الثالثة عشرة من المهندسين الصينيين العاملين في حفظ السلام والأفرقة الطبية المنتشرة في جنوب السودان مهامها بنجاح مؤخرا، وحظيت بتقدير كبير من الأمم المتحدة والبلد المضيف لما تتمتع به من مهنية وانضباط، وقد وصلت الوحدة التالية من حفظة السلام الصينيين بالفعل إلى منطقة عمليات البعثة. وتقف الصين على أهبة الاستعداد للعمل مع المجتمع الدولي لمواصلة المساهمة في التنمية السلمية لجنوب السودان.

**السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):** أشكر الممثل الخاص هايسوم والسفير بيانغ على ما قدماه من معلومات مستكملة، وأرحب بحضور ممثلة جنوب السودان في هذه الجلسة.

كما سمعنا للتو، من المقرر أن يجري جنوب السودان انتخابات في غضون 12 شهرا، ومع ذلك لا يوجد سوى القليل من اللبانات الأساسية لعملية موثوقة. ترحب المملكة المتحدة بإقرار الهيئة التشريعية لقانون الانتخابات الوطنية وإعادة تشكيل اللجنة الوطنية للانتخابات ومجلس الأحزاب السياسية. ومع ذلك، يتعين تنفيذ تلك القوانين وتزويد المؤسسات المنشأة بموجبها بموارد كافية. وذلك يتطلب إرادة سياسية حقيقية. وهناك مسائل أساسية وملحة يجب على جنوب السودان



المدنيين واستمرار وضعها الدينامي. وتكتسي مساعيها الحميدة وجهودها للتدريب وبناء القدرات وتدبيرها التوفيقية أهمية حاسمة في إرساء أسس السلام المستدام. ونشير أيضا إلى الدعم اللوجستي الكبير الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة، مما يسهل إيصال المساعدة الإنسانية في جميع أنحاء البلد.

في الختام، تؤمن مالطة إيمانا قويا بالمساعي الرامية إلى تحقيق السلام والأمن في جنوب السودان. ونكرر دعوتنا إلى إنهاء العنف القبلي الذي يعطل ذلك المسعى الجماعي. ونتطلع إلى بذل المزيد من الجهود للحفاظ على ذلك الهدف بغية ضمان أن يتمكن شعب جنوب السودان من تحويل آماله إلى حقيقة.

**السيدة شينو (اليابان) (تكلت بالإنكليزية):** أشكر الممثل الخاص للأمين العام هاي سوم على إحاطته المتبصرة، تحيط اليابان علما بالتقرير الأخير للأمين العام (S/2023/784) عن بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والذي يصف التقدم المحرز والتحديات في جنوب السودان.

وتشكر اليابان جميع أفراد بعثة الأمم المتحدة على خدمتهم في حماية المدنيين وتخفيف حدة العنف في بيئة مليئة بالتحديات. ونحن ملتزمون، بوصفنا بلدا مساهما بقوات، بمواصلة انتشارنا في بعثة الأمم المتحدة. وأود أن أدلي بالنقاط الثلاث التالية فيما يتعلق بضمان انتهاء الفترة الانتقالية بسلام.

أولا، بينما اتُخذت بعض الخطوات الإيجابية، تشعر اليابان بالقلق إزاء التقدم المحدود نحو تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان. ولم يتبق سوى 11 شهرا على موعد الانتخابات، وهي خطوة حاسمة نحو نهاية الفترة الانتقالية. ولإجراء انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية في هذا الإطار الزمني المحدود، يتعين على القادة السياسيين الاتفاق على القضايا الرئيسية المعلقة ومعالجتها بروح من التعاون والتأزر. وفي هذا الصدد، نشيد بالاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وبعثة الأمم المتحدة على العمل معا لحث الحكومة على تيسير ذلك.

تسريع وتيرة تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان. ويجب على القادة السياسيين أن يظهروا تقدما ملموسا في إنجاز المهام الحاسمة المعلقة من دون مزيد من التأخير.

وتشجع مالطة تنفيذ الترتيبات الأمنية الانتقالية وتفعيل المؤسسات الانتخابية وتحديد النوع الدقيق للانتخابات. وفيما يتعلق بنوع الانتخابات، نؤيد معالجة المسائل ذات الصلة. وتشمل هذه التدابير مدونة سلوك سياسية متفقا عليها وتسجيل الناخبين والتعجيل بصياغة دستور دائم. وقد كشفت لنا الزيارة التي قام بها فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن إلى جنوب السودان عن ضرورة اتخاذ تدابير للتأكد من أن النساء يمكنهن المشاركة بأمان في الانتخابات كمرشحات وناخبات ومراقبات. وينبغي إعطاء الأولوية للتربية المدنية وتثقيف الناخبين والحماية من التحرش ضمن الإطار المنشأ لدعم دور المجتمع المدني في عملية السلام. وتلك عناصر هامة لضمان إجراء الانتخابات في إطار الجداول الزمنية المحددة في خريطة الطريق.

وما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء حوادث العنف الجنسي المتصل بالنزاع. ونردد دعوة الممثلة الخاصة للأمين العام باتن إلى تنفيذ تدخلات وقائية وتصالحية وإلى دعم الصحة العقلية للناجين وإعادة تأهيلهم.

ونشعر بقلق بالغ إزاء الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني التي ترتكبها الجماعات المسلحة في منطقة أعالي النيل الكبرى. لقد جند الطرفان الأطفال واستخدموهم كمقاتلين. وندين تلك الأعمال ونواصل الدعوة إلى الإبلاغ عن حالة حقوق الإنسان وتحليلها وإلى دعم السلطات الوطنية في إجراء تحقيقات مستقلة وشفافة.

وبالإضافة إلى تداعيات النزاع في السودان والأعداد المتزايدة من اللاجئين والعائدين الذين يعبرون الحدود، يواجه جنوب السودان أيضا مخاطر شديدة مرتبطة بالمناخ. وستؤدي الكوارث الناجمة عن المناخ إلى تأجيج العنف القبلي، مما يؤدي إلى مزيد من النزوح ومنع العودة. وتشيد مالطة بالعمل الرائع الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، ولا سيما في الوفاء بولايتها المتمثلة في حماية

سكان جنوب السودان. وقد أدى ذلك إلى التناغم الشديد للحالة المعقدة بالفعل في الولايات الشمالية وأصبح تحديا خطيرا للبلد بشكل عام. ومن الواضح أن جنوب السودان يحتاج إلى مساعدات إنمائية، بما في ذلك تنشيط اقتصاد البلد.

وفي الوقت نفسه، تمضي العملية السياسية في جنوب السودان قدما بثبات. ونؤمن بضرورة تنفيذ الأطراف الدقيق وحسن التوقيت لجميع أحكام الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان وندين بشدة أي انتهاكات له، وكذلك أعمال العنف ضد المدنيين، بما في ذلك العاملون في المجال الإنساني في جنوب السودان. ونتفق مع قرار أطراف النزاع في جمهورية جنوب السودان بتمديد الفترة الانتقالية حتى شباط/فبراير 2025. ونعتقد أن من المهم التقييد بالإطار الزمني المحدد في خريطة الطريق.

ونلاحظ الجهود التي تبذلها قيادة جنوب السودان في مجال بناء الدولة، بما في ذلك إنشاء حكومات الولايات وتشكيل برلمان انتقالي والعمل على صياغة دستور جديد وإنشاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان. ومع ذلك، يجب التعجيل بتلك العمليات، حيثما أمكن، من أجل التقييد بالإطار الزمني المتفق عليه سابقا. ويصب هذا، قبل كل شيء، في مصلحة شعب جنوب السودان نفسه. وفي الوقت نفسه، سيتطلب كل ذلك أيضا زيادة الدعم الدولي لجوبا.

ونلاحظ التحسن العام في الحالة الأمنية في جنوب السودان. ونؤيد الخطوات الدولية الرامية إلى تحقيق استقرار الحالة. وندعو بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان إلى إعطاء الأولوية للوفاء بالمهام الرئيسية في إطار ولايتها، وفي مقدمتها المهام السياسية والأمنية، بما في ذلك منع العنف القبلي.

ونعتقد أنه ينبغي أن تتوفر للبعثة كل الموارد اللازمة للوفاء بولايتها. ونشيد بجهود الوساطة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، فضلا عن الخطوات الدولية الرامية إلى تحقيق استقرار الحالة في جنوب السودان. كما نقدر الدعم الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة في تنفيذ أحكام محددة

ثانيا، لا تزال الحالة الأمنية متقلبة وتزداد تفاقما بسبب تغير المناخ والنزاع في السودان وانعدام الأمن الغذائي والافتقار إلى الخدمات الأساسية والعوامل الاجتماعية والاقتصادية وغيرها. وعلاوة على ذلك، تأخر تشكيل ونشر القوات الموحدة اللازمة، والحكومة ليست مستعدة تماما لتحمل المسؤولية عن أمن مواطنيها. ولذلك، فإن حماية بعثة الأمم المتحدة للمدنيين لا تزال بالغة الأهمية ويتعين مواصلة تعزيزها، ونود أن تنفذ البعثة التوصيات المحددة الواردة في تقرير الأمين العام. ثالثا، إن مستوى الاحتياجات الإنسانية عال للغاية. وتقديم المساعدة الإنسانية في جنوب السودان أمر صعب بسبب التحديات المختلفة، مثل البنية التحتية الهشة، وعلاوة على ذلك، فهو أحد أخطر الأنشطة بالنسبة للعاملين في المجال الإنساني. والأسوأ من ذلك، من المتوقع أن تتخفف الموارد بشكل حاد في عام 2024. وفي ضوء ذلك، من الضروري أن تهيئ الحكومة على وجه الاستعجال بيئة تمكينية للعمل الإنساني. وبالإضافة إلى ذلك، نشجع الحكومة على أن تحقق فورا نتائج مهمة في عملية الإنجاز بغية جذب انتباه المجتمع الدولي والحصول على الموارد الكافية.

أخيرا وليس آخرا، أعرب عن امتناني لسعادة السيد بيانغ على تقانيه وعمله الممتاز بصفته رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار 2206 (2015) بشأن جنوب السودان.

وفي الختام، تؤكد اليابان مجددا التزامها القوي تجاه حكومة وشعب جنوب السودان وتطلعاتهما إلى السلام والازدهار.

السيدة إيفستيغنيفا (الاتحاد الروسي) (تكلمت بالروسية): نعرب عن امتناننا للممثل الخاص للأمين العام نيكولاس هابيسوم وللسيد ميشيل كزافيي بيانغ، بصفته رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار 2206 (2015) بشأن جنوب السودان، على إحاطتهما. ونرحب بمشاركة ممثلة جنوب السودان في جلسة اليوم.

إننا ننتشاطر القلق إزاء الحالة الإنسانية في جنوب السودان. ويواجه البلد عواقب وخيمة ناجمة عن النزاع في السودان المجاور، بما في ذلك تدفق أكثر من 100 000 شخص ما بين لاجئين وعائدين من

الممثل الخاص للأمين العام لجنوب السودان، السيد نيكولاس هايسوم. كما نشكر السفير ميشيل كزافييه بيانغ، رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار 2206 (2015) بشأن جنوب السودان، على تقريره المرفوع إلى المجلس، ونرحب بمشاركة ممثلة جنوب السودان في هذه الجلسة. سيركز بيان مجموعة الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن اليوم على الحالات الأمنية والإنسانية والسياسية في جنوب السودان.

فيما يتعلق بالوضع الأمني، تشعر المجموعة بقلق بالغ إزاء استمرار انعدام الأمن في أجزاء من جنوب السودان وتدين الهجمات وأعمال العنف الأخيرة التي شنتها عناصر مسلحة في ولاية أعالي النيل، فضلا عن الأعمال العدائية في مقاطعة لير بولاية الوحدة بين قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان والجماعة المسلحة الرئيسية، الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان. وندعو آلية الرصد والتحقق من وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية إلى العمل بسرعة لتحقيق في تلك الانتهاكات وتقديم التوصيات اللازمة بشأن المسألة. كما تشعر مجموعة الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن بالاستياء الشديد بسبب العنف في ولاية واراب الذي أودى بحياة 75 شخصا في تشرين الثاني/نوفمبر وأوائل هذا الشهر في منطقة أبيي الإدارية الجنوبية، حيث فقدت أرواح 10 أشخاص.

وندعو القوات والجماعات المسلحة المتورطة إلى وقف أعمالها العدائية فوراً والامتناع عن إيذاء المدنيين، بمن فيهم النازحون داخليا. لقد دعا الاتفاق بشأن الترتيبات المؤقتة المؤرخ 20 حزيران/يونيه 2011 إلى إخلاء منطقة أبيي إخلاء تاماً من الأسلحة، ونكرر أن أعمال العنف في المنطقة تنتهك وضعها كمنطقة منزوعة السلاح. وندعو إلى تكريس وضعها كمنطقة منزوعة السلاح بشكل سريع وكامل وبدون مزيد من التأخير. ونناشد جميع الجهات الفاعلة في جنوب السودان أن تحافظ على التزامها بالاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان، كما ندعو الأطراف غير الموقعة إلى إظهار التزامها بالسلام والاستقرار في جنوب السودان من خلال الامتناع عن اتخاذ إجراءات

من اتفاق السلام. وننتقل إلى مواصلة العمل في شراكة مع جماعة سانت ايجيديو، وهو العمل الذي مكن عدداً من الجماعات المسلحة من العودة إلى طريق الحوار. وندعو جميع الجماعات التي لم توقع اتفاق السلام إلى الانضمام إلى عملية السلام.

ما زلنا نعتبر أن العمل المركز الذي تقوم به سلطات جنوب السودان في تشكيل القوات الموحدة اللازمة لضمان مواصلة التقدم السلمي في العملية السياسية يندرج ضمن الأولويات. وفي هذا الصدد، نعتبر نشر وحدة من القوات الموحدة اللازمة في ولاية أعالي النيل في 15 تشرين الثاني/نوفمبر تطوراً إيجابياً. ومع ذلك، نعتقد أن نظام الجزاءات المفروض على جنوب السودان يزيد من تعقيد نشر هذه الوحدة وتعزيز هيكل أمن الدولة على حد سواء. ونعارض بشكل قاطع استخدام جزاءات مجلس الأمن للضغط على ذلك البلد أو التدخل في شؤونه الداخلية، ولا سيما عندما تستكمل هذه الجزاءات بتدابير تقييدية انفرادية غير قانونية.

ونذكر أن العام المقبل سيكون حاسماً بدرجة كبيرة لجنوب السودان الذي اختارت قيادته كانون الأول/ديسمبر 2024 موعداً لإجراء الانتخابات العامة الوطنية. وتتمثل مهمة المجتمع الدولي - ووكالات الأمم المتحدة على وجه الخصوص - في تقديم الدعم الكامل لحكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة في جهودها المبذولة لضمان نجاح الانتخابات. وفي الوقت نفسه، ندعو إلى تقديم تلك المساعدات بدون أي شروط مسبقة، وتجنب فرض مقاربات أو نماذج لا تصلح لجوياً وتتجاهل خصوصيات البلد وإرادة شعب جنوب السودان. ونود أن نشدد أيضاً على أن إجراء الانتخابات بنجاح واستكمال الفترة الانتقالية وتحقيق الاستقرار في البلد، مسؤولية تقع، بالدرجة الأولى، على مواطني جنوب السودان أنفسهم. ونحن على ثقة من أنهم قادرون على تطوير سبل لتنظيم العملية السياسية وتحديد مصير بلدهم بما يناسبهم.

السيد أغيمان (غانا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن.

في البداية، نود أن نشكر الأمين العام على تقريره (S/2023/784) وأن نرحب بالإحاطة الثاقبة بشأن الحالة في جنوب السودان التي قدمها

تضحيات خدمة للبشرية في ظروف صعبة. وتشكل هذه الأعمال الشنيعة انتهاكات للقانون الدولي الإنساني، ويجب تكريس الإجراءات الرادعة اللازمة من خلال تحقيق المساءلة والعدالة على نحو تام.

وفيما يتعلق بالحالة السياسية في جنوب السودان، وإقرارا بالبطء في تنفيذ الاتفاق المنشط، تتضمن مجموعة الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في جنوب السودان والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في الترحيب بإعلان الرئيس سلفا كير مياريديت في 3 تشرين الثاني/نوفمبر عن مراسيم بشأن بدء عمليات إعادة تشكيل اللجنة الوطنية لمراجعة الدستور في جنوب السودان واللجنة الوطنية للانتخابات ومجلس الأحزاب السياسية. وتدعو الأطراف في الاتفاق المنشط إلى إجراء حوار فوري لحل القضايا العالقة المتبقية، كما ندعو حكومة جنوب السودان إلى صرف الموارد اللازمة بغية ضمان الجهوية المؤسسية للكيانات التي سيعاد تشكيلها. ومما يثلج الصدر في هذا السياق إعلان الأطراف في الاتفاق المنشط في 12 كانون الأول/ديسمبر أنها توصلت إلى اتفاقات مبدئية بشأن عدة جوانب بالغة الأهمية تتعلق بإجراء الانتخابات المقررة في كانون الأول/ديسمبر 2024، وأنها وقعت بشكل مشترك على بيان لحث الحكومة الانتقالية على توفير تمويل ملائم وكاف للانتخابات على وجه السرعة.

ومع ذلك، نود أن نسلط الضوء على حاجة جنوب السودان المستمرة إلى الدعم المالي الدولي لكي يتمكن من تنفيذ آلية الاتفاق المنشط بشكل كامل، وذلك بسبب الأضرار التي لحقت باقتصاده نتيجة حدوث فيضانات لفترة طويلة جراء تغير المناخ وعوامل متداخلة أخرى. ونود أن نغتنم هذه الفرصة أيضا لنشيد بالسيد هايسوم على سلسلة لقاءاته الدبلوماسية ببلدان لجنة الاتحاد الأفريقي المخصصة لجنوب السودان التي تم تعيينها للتعامل مع الحالة في جنوب السودان. ونشاطه رؤيته بأن هذه المبادرات يمكن أن تشجع الدعم الإقليمي والشراكات الدولية لجنوب السودان قبل إجراء أول انتخابات بعد الاستقلال.

وترحب مجموعة الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن بنشر 750 جنديا في ملكال، ضمن المرحلة الأولى من نشر

تعميق تنفيذ الاتفاق. ونكرر دعوتنا للطرفين إلى استئناف المحادثات على وجه السرعة بتيسير من جماعة سانت إيجيديو.

ولا تزال الحالة الإنسانية في جنوب السودان شاغلا أساسيا بالنسبة إلى مجموعة الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن. ووفقا لخطة الاستجابة الإنسانية لجنوب السودان لعام 2023 التي وضعها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، احتاج حوالي 9,4 ملايين شخص، أي 76 في المائة من سكان البلد تقريبا، إلى مساعدات إنسانية في عام 2023، بما في ذلك 2,2 مليون امرأة و 4,9 ملايين طفل. ومما يفاقم الحالة في الميدان نقص تمويل جهود الإغاثة، مما أجبر الوكالات الإنسانية على ترتيب أولويات الاحتياجات المتعددة التي يتعين تلبيتها، وفي بعض الحالات على تعليق بعض البرامج. وحتى 19 تشرين الثاني/نوفمبر، بلغت نسبة تمويل خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2023 في جنوب السودان، التي تتطلب نحو 2,05 بليون دولار، 48,2 في المائة فقط. وفي هذا الصدد، نكرر مجموعة الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء نداءها إلى الجهات المانحة الدولية للوفاء بتعهداتها وزيادة المساعدة الإنمائية المقدمة إلى البلد. فلا تزال هناك حاجة إلى دعم دولي كبير لتنفيذ الإصلاحات التي تشد الحاجة إليها بغية المساعدة في تنويع اقتصاد البلد وتعزيز الزراعة والأمن الغذائي وتطوير البنية التحتية. كما نشجع جنوب السودان على تعميق تعاونه مع لجنة بناء السلام.

وإدراكا للتأثير السلبي للنزاع في السودان على الحالة الإنسانية، فضلا عن العنف القبلي في جونقلي وواراب وبعض أجزاء ولاية أعالي النيل، فإننا نطالب الأطراف بوقف أعمالها العدائية والسماح للوكالات الإنسانية بتقديم المساعدات التي تمس الحاجة إليها. وندين أعمال العنف المتعمدة التي تُرتكب ضد العاملين في المجال الإنساني في جنوب السودان ونشعر بقلق شديد إزاء ارتفاع معدل هذه الهجمات، مما أدى إلى مقتل 28 من عمالي الإغاثة وإصابة 44 آخرين في عام 2023 وحده. ويساورنا قلق بالغ إزاء نهج الأصول الإنسانية. وتدعو مجموعة الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن إلى محاسبة مرتكبي تلك الهجمات. فمن غير المقبول أن يتعرض العاملون في المجال الإنساني لهجمات متعمدة، خاصة وأنهم يقدمون

القوات الموحدة اللازمة لتعزيز الأمن في منطقة تونجا بولاية أعالي النيل. ونتطلع إلى نشر القوات المتبقية في جونقلي وواراب وبحر الغزال ومناطق أخرى. ونود أن نلفت الانتباه، مرة أخرى، إلى التحديات المتعلقة بتنفيذ المعايير المتبقية لاتفاق السلام وندعو حكومة جنوب السودان وجميع القادة السياسيين إلى وضع المصالح العامة لشعب بلدهم الفتى في صميم مناقشاتهم وقراراتهم، خاصة وأنه لم يتبق سوى بضعة أشهر أمام العملية الانتقالية. ونشجع الجهود الإضافية التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والأمم المتحدة والشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف الآخرين، بما في ذلك الصين وبلدان الآلية الثلاثية ومنتدى شركاء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، للاستمرار في تقديم المساعدة اللازمة ودعم أنشطة آليات الإشراف. ونحث الأطراف على إحراز تقدم بشأن جوانب التنفيذ التي تأخرت.

وأود أن أعيد تأكيد ثلاث أولويات في ذلك الصدد. أولاً، ثمة حاجة ملحة إلى إحراز تقدم في تنفيذ المعالم السياسية الرئيسية. ونرحب هنا بالتدابير الـ 10 التي حددتها فرقة العمل الثلاثية المشتركة لجعل العملية الانتخابية أكثر المصادقية. ونرحب أيضاً بتوصل الأطراف في الأيام الأخيرة إلى تفاهم مشترك بشأن بعض تلك المسائل. ونرحب بصفة خاصة بالالتزام بإتاحة حيز مدني وسياسي حر والمشاركة المجدية للمرأة في العملية الانتقالية، بتمثيل لا يقل عن 35 في المائة. وقد تلقى أعضاء فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن، الذي تشترك في رئاسته سويسرا والإمارات العربية المتحدة، خلال الزيارة التي قاموا بها إلى جوبا وواو خلال الأيام القليلة الماضية، تقارير عن تعرض النساء الناشطات سياسياً إلى التهريب. وهذا غير موات لتنظيم الانتخابات.

وأخيراً، نود أن نضم صوتنا إلى الأمين العام في الإعراب عن بالغ تقديرنا للبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة والممثل الخاص هايسوم والأفراد النظاميين والمدنيين في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان على مواصلة العمل بلا كلل من أجل تحقيق السلام والاستقرار في جنوب السودان. وبينما ندعم جهودهم، فإننا نساعد أيضاً في كفالة إسهامات جنوب السودان المستقبلية في إرساء نظام إقليمي ودولي مستقر وأن يكون له دوره في تحقيق السلام والأمن والتنمية المستدامة على الصعيد العالمي.

**السيدة تشاندا (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية):** أود أن أشكر السيد هايسوم، الممثل الخاص للأمين العام، والسفير بيانغ، الممثل الدائم لغابون، على إحاطتهما. وأرحب بالقائمة بأعمال ممثل جنوب السودان في هذه الجلسة. إننا نأمل أن نرى في غضون عام الانتخابات الأولى في جنوب السودان. فنحن على مشارف السنة الأخيرة من المرحلة الانتقالية وثمة تأخيرات كبيرة على الرغم من إحراز بعض التقدم. وهناك حاجة ملحة إلى أن يبدي القادة السياسيون قدراً أكبر من الإرادة

ثانياً، من الأهمية بمكان تهيئة بيئة آمنة وأمونة. فذلك شرط أساسي لنجاح العملية الانتقالية وإجراء انتخابات حرة ونزيهة. ولا نزال نشعر بقلق بالغ إزاء استمرار العنف على الصعيد دون الوطني. ومرة أخرى أظهرت الهجمات الأخيرة التي وقعت في ولاية الوحدة أن المدنيين هم الأكثر تضرراً من ذلك العنف. وقد بعث المجلس، من خلال إصداره بياناً صحفياً (SC/15523) بشأن الهجمات التي وقعت في ولاية واراب ومنطقة أبيي الإدارية هذا الأسبوع، بإشارة استباقية في ذلك الصدد. وعلى الرغم من التأخير، نرحب بالنشر الأخير للقوات الموحدة اللازمة في ولاية أعالي النيل. ويظل تنفيذ كامل الترتيبات الأمنية الانتقالية أمراً حاسماً الأهمية. ونرحب بالدعم المقدم من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في ذلك الصدد ونشجع البعثة على أن تأخذ في الاعتبار توصيات التقييم المستقل لولاية حماية المدنيين. ثالثاً، من الضروري تخفيف حدة الحالة الإنسانية الخطيرة. ويساورنا قلق بالغ إزاء تزايد الاحتياجات الإنسانية واحتياجات الحماية. فوفقاً لمنسقة الأمم المتحدة لمنع المجاعة والتصدي لها، التي زارت

السلطات على تنفيذ تلك التدابير، بما في ذلك عن طريق تخصيص الموارد اللازمة.

لقد بذل كل جهد ممكن لدعم جنوب السودان في الفترة التي تسبق الانتخابات. فقد أنشئ فريق مخصص لتقديم المساعدة الانتخابية داخل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. غير أن تلك المساعدة لن تكون مفيدة إلا إذا كانت مدعومة بالإرادة السياسية. ونشجع هنا الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية على مواصلة شراكتها مع الأمم المتحدة في جنوب السودان مع اقتراب عقد الانتخابات الحاسمة في البلد.

ثانياً، نشجع سلطات جنوب السودان على مواصلة تعاونها مع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. ونرحب بالمبادئ التوجيهية التي قدمها الأمين العام لتعزيز فعالية دور بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في حماية المدنيين وبناء قدرة البلد، لا سيما فيما يتعلق بجهاز الشرطة والقضاء. فاستراتيجية خروج البعثة تتوقف على قدرة السلطات على ممارسة صلاحياتها.

وندعو سلطات جنوب السودان إلى الالتزام بهذه الشراكة من خلال تسلم المسؤولية تدريجياً من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان فيما يتعلق بحماية المدنيين وتعزيز مكافحة إفلات المسؤولين عن أعمال العنف المرتكبة ضد السكان أو العنف الجنسي أو الهجمات على العاملين في المجال الإنساني من العقاب. ويجب إدانة مرتكبي تلك الانتهاكات ومعاقبتهم.

ثالثاً، نشجع فرنسا بالقلق إزاء تأثير النزاع في السودان على استقرار جنوب السودان. ونرحب باستقبال جنوب السودان للاجئين بدعم من الأمم المتحدة. وقد دعمت فرنسا ما تبذله المنظمة من جهود للتصدي لتداعيات الأزمة السودانية في البلدان المجاورة. وتقف فرنسا والاتحاد الأوروبي متضامنين مع بلدان المنطقة. ففي عام 2023، ستبلغ قيمة الدعم المقدم من الاتحاد الأوروبي إلى جنوب السودان 108 ملايين يورو. وعلى وجه التحديد، ستبلغ مساعدات الاتحاد الأوروبي الإنسانية 81 مليون يورو في عام 2023. وقد خصصت

جنوب السودان الأسبوع الماضي، فإن ما يقرب من 60 في المائة من سكان جنوب السودان يعانون من الجوع. ومن المرجح أن تزداد الحالة سوءاً في ظل استمرار العنف على الصعيد دون الوطني والآثار السلبية لتغير المناخ وعواقب النزاع الدائر في السودان. وسيكون لذلك تأثير على الكيفية التي يمكن بها للسكان المشاركة في الأشهر الأخيرة من المرحلة الانتقالية. وللتخفيف من حدة تلك المعاناة، زادت سويسرا مساعداتها الإنسانية بأكثر من 17 مليون دولار في الأشهر الأخيرة.

ومع ذلك، فإننا لا نزال نشعر بقلق عميق لأن جنوب السودان لا يزال أحد أخطر البلدان بالنسبة للعاملين في المجال الإنساني. ويجب أن نتوقف فوراً الهجمات على العاملين في المجال الإنساني والأصول المستخدمة للأغراض الإنسانية، كما يجب كفالة وصول المساعدات الإنسانية بأمان وسرعة وبدون عوائق.

إن الوقت ينفد. ونردد هنا الشواغل التي أعرب عنها الممثل الخاص بشأن المخاطر التي تهدد العملية الانتقالية إذا لم تتخذ القرارات اللازمة وتنفذ على سبيل الاستعجال. وتكرر سويسرا دعمها الكامل لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والتزامها المستمر داخل المجلس بدعم حكومة جنوب السودان وشعبه.

**السيد أولميديو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية):** أود أن أشكر الممثل الخاص على إحاطته. وأرحب بمشاركة ممثلة جنوب السودان.

أود أن أركز على ثلاث نقاط.

أولاً، أود أن أتطرق إلى مسألة الانتخابات. فنحن نشعر بالقلق إزاء تأخر الأعمال التحضيرية للانتخابات. ودائماً ما أقررنا أي تقدم يُحرز في العملية الانتخابية. وفي ذلك الصدد، نرحب بمرسوم الرئيس كير ميارديت المتعلق بإنشاء المؤسسات المعنية بالانتخابات المرتقبة. بيد أنه لا تزال هناك جهود كبيرة يتعين بذلها في الأشهر المقبلة فيما يتعلق بالانتخابات، وكذلك بشأن تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان. وقد حدد الأمين العام، بالتشاور مع الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، التدابير ذات الأولوية التي يتعين اتخاذها بدءاً من الآن حتى نيسان/أبريل. ونشجع

ويؤسفنا أن تنفيذ خارطة الطريق لجنوب السودان لا يزال بطيئاً. ويساورنا القلق إزاء عدم الاتفاق على العديد من المسائل التي تؤثر بشكل مباشر على تنظيم الانتخابات في كانون الأول/ديسمبر 2024. ونردد الشواغل التي تشاطرها الأمين العام ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي واللجنة المخصصة الرفيعة المستوى التابعة للاتحاد الأفريقي المعنية بجنوب السودان والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. إن الثغرات المؤسسية والتشريعية في الاستعداد للانتخابات تزيد من خطر الانتكاس إلى العنف في أجزاء من جنوب السودان. فندعو الأطراف في الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان إلى تحديد الشروط اللازمة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية. كما نحث حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية في جنوب السودان على تبسيط التدابير التي أقرتها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية كخطوات لإجراء انتخابات ذات مصداقية وسلمية وشاملة. وندعو أصحاب المصلحة إلى الاستفادة من الزخم الذي ولده اعتماد قانون الانتخابات الوطنية وتعيين أعضاء في مجلس الأحزاب السياسية والمفوضية القومية لمراجعة الدستور واللجنة الوطنية للانتخابات لتمهيد الطريق للمضي قدماً.

سأغتنم هذه الجلسة الأخيرة بشأن الحالة في جنوب السودان خلال فترة عضوية البرازيل الحالية في مجلس الأمن كفرصة لأشكر الممثل الخاص هانسون وقيادة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وأفرادها والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة على عملهم الدؤوب. ونردد كذلك دعوة الأمين العام للمجتمع الدولي إلى عدم تحويل اهتمامه عن جنوب السودان. فالتوصل إلى نهاية مستقرة للفترة الانتقالية سيعزز العديد من المكاسب التي تحققت بشق الأنفس لمجتمع جنوب السودان، مثل انخفاض مستويات العنف وزيادة مشاركة المرأة في السياسة وعمليات المصالحة. إن التزام جنوب السودان ببناء السلام، إلى جانب الدعم المستمر من المجتمع الدولي، سيكون حاسماً لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين في البلد.

**السيدة دوتلاري (ألبانيا) (تكلمت بالإنكليزية):** أشكر الممثل الخاص للأمين العام هانسون على إحاطته الشاملة والسفير بيانغ،

فرنسا، من جانبها، 55,2 مليون يورو للاستجابة الإنسانية للأزمة السودانية، بما في ذلك أكثر من 7 ملايين يورو مخصصة لمشاريع في جنوب السودان.

ونرحب بالجهود التي بذلتها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في مؤتمر قمتها الأخير الذي عُقد في جيبوتي في 9 كانون الأول/ديسمبر. وندعو الطرفين إلى الوفاء بالالتزامات التي قطعت في تلك الفعالية باحترام وقف إطلاق النار وبدء الحوار، بما يخدم الشعب السوداني واستقرار المنطقة.

**السيد فرانسوا دانييل (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية):** أشكر الممثل الخاص نيكولاس هانسون والسفير ميشيل بيانغ على إحاطتهما الشاملتين. وأرحب بوفد جنوب السودان في هذه الجلسة.

لا تزال البرازيل تشعر بالقلق لأن النزاع في السودان ما فتى يؤثر على الحالة في جنوب السودان. فقد تسبب التدفق الكبير للاجئين والعائدين في ضغوط إضافية على الموارد الشحيحة أصلاً، لا سيما في ولايات أعالي النيل والوحدة وجونقلي ووسط الاستوائية.

وأدى انخفاض إمدادات السلع الأساسية الناجم عن الأعمال العدائية في السودان إلى ارتفاع أسعار السوق في كافة أنحاء جنوب السودان تقريباً. وبصفتنا جهة تنسيق مشاركة، إلى جانب سويسرا، فيما يتعلق بقرار المجلس 2417 (2018)، نشكر منسقة الأمم المتحدة لمنع المجاعة والتصدي لها على جهودها مؤخراً للتوعية بحالة انعدام الأمن الغذائي المقلقة للغاية في جنوب السودان، ونأمل في زيادة التعاون بين مكتبها ومجلس الأمن في هذا الصدد.

ونأمل أن توتي الجهود الأخيرة الرامية إلى إنهاء النزاع في السودان ثمارها أيضاً لشعب جنوب السودان. ونرحب بنتائج مؤتمر القمة الاستثنائي لرؤساء دول وحكومات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) الذي عقد يوم السبت الماضي في جيبوتي. ونشيد بقيادة الكتلة والاتحاد الأفريقي على تأمينهما كذلك وقفا لإطلاق النار بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، الأمر الذي ينبغي أن يسهم في تخفيف حدة الحالة المتردية في المنطقة بأسرها.

في السودان الحالة الاقتصادية والإنسانية الهشة أصلاً. فيجب على الحكومة تكثيف جهودها وتقديم حلول دائمة وشاملة للأزمة الإنسانية المزمنة التي تستعر في جنوب السودان. وتظل حماية المدنيين مصدر قلق، مع استمرار ارتكاب قوات الأمن والجماعات المسلحة والمليشيات القبلية حوادث العنف الجنسي والجسدي. ونحيط علماً بالتقييم المستقل الذي أجرته بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان لحماية المدنيين ونحث على تنفيذ توصياته. وقد اضطرت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان بدور حاسم في حماية المدنيين، بما في ذلك توفير الحماية الجسدية لأكثر من 40 000 نازح داخليا في ملكال وولاية أعالي النيل.

إن هذه هي المرة الأخيرة التي نتكلم فيها ألبانيا بشأن جنوب السودان خلال فترة عضويتها غير الدائمة في مجلس الأمن. وقد شاب العامان الماضيان إرادة سياسية والتزام محدودين بالنهوض بالنقاط المرجعية الحاسمة ووضع البلد على المسار الصحيح لإجراء أول انتخابات له. إننا نحث قادة جنوب السودان على الاتحاد والتغلب على الخلاف السياسي لتسهيل الانتخابات الديمقراطية وتحقيق تطورات شعب البلد.

**السيدة الحفيتي (الإمارات العربية المتحدة):** بداية، السيد الرئيس، أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد هايسوم، على إحاطته الشاملة. وأعرب عن تقديرنا للجهود التي يبذلها مع فريقه لدعم السلام في جنوب السودان، بما في ذلك مواصلة انخراطه مع دول المنطقة لدعم الاتفاق المنشط بشأن حل النزاع في جمهورية جنوب السودان. والشكر موصول للسفير بيانغ على إحاطته بشأن عمل لجنة الجزاءات المنشأة عملاً بالقرار 2206 (2015) وأثني على جهوده الحثيثة بصفته رئيساً للجنة وعلى قيادته المتميزة للزيارة الأخيرة التي قام بها أعضاء اللجنة لتقييم التقدم المحرز. كما أرحب بمشاركة ممثلة جنوب السودان في هذه الجلسة.

نتزامن جلستنا اليوم مع دخول جنوب السودان المرحلة الأخيرة من الفترة الانتقالية، الأمر الذي يتطلب شراكة وثيقة بين مختلف شرائح

بصفته رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار 2206 (2015) بشأن جنوب السودان، على إحاطته. ونرحب بممثلة جنوب السودان في هذه الجلسة.

يُمر جنوب السودان بلحظة حرجية، حيث من المقرر إجراء أول انتخابات وطنية في هذا الوقت من العام المقبل. ويثير التقدم المحدود في تنفيذ الاتفاق المنشط بشأن حل النزاع في جمهورية جنوب السودان وخريطة الطريق الخاصة به مخاوف بشأن الشروط اللازمة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية. وأود أن أركز على ثلاثة مجالات.

أولاً، نرحب بالخطوات التي اتخذت للنهوض بالإطار القانوني للانتخابات، بما في ذلك إنشاء اللجنة الوطنية للانتخابات واعتماد قانون الانتخابات الوطنية. وعلى الرغم من هذه الجهود، لا تزال الأحكام الرئيسية غير متوفرة، بما في ذلك الدستور الدائم وتفعيل المؤسسات الانتخابية ونوع الانتخابات التي يعترف جنوب السودان بإجراءها. ويثير تقلص الحيز المدني والسياسي القلق، مشكلاً عقبة أمام العملية الديمقراطية. ونردد دعوة الأمين العام لقادة جنوب السودان إلى الاتفاق على طريق للمضي قدماً والتغلب على خلافاتهم. فيجب على الحكومة التركيز على تنفيذ التدابير ذات الأولوية التي حددها الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان للتمكين من إجراء الانتخابات في الموعد المحدد.

ثانياً، تثير التوترات الأمنية والسياسية في جميع أنحاء البلد مخاوف بشأن تجدد العنف خلال الانتخابات. ومن الأهمية بمكان أن تضع الحكومة الصيغة النهائية للترتيبات الأمنية الانتقالية، بما في ذلك استكمال توحيد القوات ونشر قوة الشرطة الوطنية. فسيعزز ذلك حماية المدنيين ويكفل إجراء انتخابات آمنة. إننا ندين القيود المفروضة على بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والتي تؤثر على الدوريات البرية وتدعو الحكومة إلى احترام اتفاق مركز القوات والسماح للبعثة بتنفيذ ولايتها بالكامل.

ثالثاً، من المتوقع أن تتدهور الأزمة الإنسانية في عام 2024. فقد أعاق تدفق أكثر من 440 000 من العائدين واللاجئين جراء النزاع



ومع إقبال جنوب السودان على مرحلة جديدة، يبقى دور المرأة في بناء وتنمية المجتمع غاية في الأهمية، ويجب أن يكون جزءا لا يتجزأ من مسار الانتخابات، وذلك إلى جانب بناء قدرات النساء والفتيات من خلال تعزيز فرصهن في الحصول على التعليم والعمل ووضع تدابير تضمن مشاركتهن الكاملة والمتساوية والهادفة والأمنة. ومع اختتام أعضاء فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن التابع لمجلس الأمن زيارتهم الميدانية، تتقدم دولة الإمارات العربية المتحدة، بصفتها رئيسا مشاركا للمجموعة مع سويسرا، بخالص شكرها إلى جنوب السودان وبعثة الأمم المتحدة على حسن استقبالهم للوفد وعلى جهودهما في تيسير هذه الزيارة، والتي ستعزز جهود المجلس في دعم تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن على الأرض.

ثالثا، ومع تركيزنا على التحديات الأمنية والسياسية المعقدة، يجب ألا نغفل عن الأوضاع الإنسانية الصعبة في جنوب السودان، والتي تتطلب معالجتها استجابة شاملة تأخذ في الاعتبار جميع العوامل التي تقاوم هذه الأوضاع، مثل استمرار العنف، وتدفق اللاجئين والعائدين بدون توفر احتياجاتهم الأساسية، بالإضافة إلى استهداف العاملين في المجال الإنساني.

ونرى في هذا السياق ضرورة التركيز على التغيير المناخي كونه أحد أهم التحديات التي تؤثر بشكل كبير على الأوضاع الإنسانية في جنوب السودان، وتحديدًا من حيث تداعياته على المجتمعات الريفية والزراعية. ولهذا، نؤكد على أهمية المبادرات المرتبطة بالمناخ، كتعيين مستشار للمناخ والسلام والأمن في مكتب المبعوث الخاص للأمم المتحدة للقرن الأفريقي، والمبادرات التي تجريها حاليا بعثة الأمم المتحدة بشأن السلام والأمن المناخي، بهدف التوصل إلى حلول مستدامة حول هذه المسائل بما يساعد المجتمعات على التكيف مع أزمة المناخ.

وختاما، أؤكد على التزام دولة الإمارات العربية المتحدة بدعم كافة الجهود لتعزيز السلام والاستقرار والازدهار لشعب جنوب السودان.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لإكوادور.

المجتمع وعلى المستويات الوطنية كافة لإحراز التقدم المنشود بما يلبي تطلعات شعب جنوب السودان. وأود، في هذا السياق، التركيز على ثلاث مسائل.

أولا، تعرب دولة الإمارات عن قلقها إزاء استمرار تفاقم الأوضاع الأمنية التي يتحمل وطأتها المدنيون الأبرياء. ونكرر الدعوة الأخيرة التي وجهها مجلس الأمن في بيانه الصحفي (SC/15523) لاحتواء العنف ونزع فتيل التوترات بين المجتمعات المتضررة منه. ونرى أن استتباب الأمن وتعزيز الاستقرار في جنوب السودان واستدامته يتطلبان معالجة الأسباب الجذرية للعنف وترسيخ ثقافة السلام على المستوى المجتمعي، مع العمل على تعزيز قدرات المؤسسات الأمنية. ونأمل، في سياق نشر أول دفعة من القوات الموحدة الضرورية الشهر الماضي، أن تساهم هذه الخطوة في تحسين الأوضاع الأمنية وإنهاء دوامة العنف بين المجتمعات.

ولا يفوتني هنا التأكيد على الدور الهام الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في حماية المدنيين من خلال التشجيع على الحوار وتيسير المصالحة بين المجتمعات. ونرى أن التقييم المستقل الذي قدمه الأمين العام بشأن تنفيذ بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان ولايتها المتعلقة بحماية المدنيين وما يحتويه من توصيات عملية من شأنه أن يساهم في تمكين الأمم المتحدة من إحداث أكبر قدر ممكن من التغيير الإيجابي على الأرض. ونقدر كذلك الدور الخاص الذي تؤديه بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في التصدي لجرائم العنف الجنسي ومنع وقوعها في المقام الأول.

ثانيا، نأمل أن تُصاعف الجهود خلال الفترة القادمة لتسريع وتيرة تنفيذ خارطة الطريق للاتفاق المنشط. ونرى أن المكاسب الأخيرة المتمثلة في إقرار تشريعات هامة تمهيدا لعمليتي الانتخابات ووضع الدستور تبعث على التفاؤل. ونؤكد، في هذا الجانب، على الدور الهام الذي تضطلع به الآلية الثلاثية، والمتمثلة في الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، لا سيما في سياق التحضير للانتخابات والمواعيد النهائية لعقدتها.

في الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان يمكن أن يؤدي إلى مزيد من عدم الاستقرار السياسي وتصاعد العنف. ونحث الحكومة على تعزيز التقدم بشأن التشريعات الوطنية المتعلقة بالعملية الانتخابية، وكرر التأكيد على أن تلك العملية لا تتطلب موارد مالية فحسب، بل تتطلب أيضا إرادة سياسية. ومن ناحية أخرى، نرحب بتعيين النساء في بعض المناصب الرفيعة المستوى والموافقة على تشريع يتضمن أحكاما تعزز إدماجهن. وبالنسبة لإكوادور، فإن مشاركة المرأة أمر أساسي في العمليات الانتخابية وعملية الانتقال صوب السلام. بالإضافة إلى ذلك، من الضروري الحفاظ على الحيز المدني وتعزيز الحوار وتجنب القيود المفروضة على حرية الرأي والتعبير.

وفي الختام، نشيد ببعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان على عملها ونشر قواتها في جميع أنحاء البلد، ونقر بالتزامها بدعم وحماية عمليات الحوار من أجل السلام في جنوب السودان.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثلة جنوب السودان.

**السيدة أدينغ (جنوب السودان) (تكلمت بالإنكليزية):** اسمحوا لي أن أعتزم هذه الفرصة لأهنئكم، سيدي الرئيس، على تولي رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر، وأؤكد لكم دعم وفدنا وتعاوننا الكاملين. كما أود أن أعرب عن تقديري للممثل الخاص للأمين العام لجنوب السودان ورئيس بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان نيكولاس هايسوم والسفير ميشيل كزافيي بيانغ، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 2206 (2015)، بشأن جنوب السودان، لتقديمهما نظرة ثابتة قيّمة للحالة.

وبالنيابة عن جنوب السودان، نعرب عن امتناننا لإتاحة الفرصة لنا للمشاركة في هذه الإحاطة والمشاورات المتعلقة بتقرير الأمين العام الذي يقدمه كل 90 يوما (S/2023/784). ونقر بالشواغل التي أثارها التقرير ونود أن نؤكد للمجلس التزامنا الكامل والثابت بالفترة الانتقالية الممددة المحددة في الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان.

أشكر السيد نيكولاس هايسوم على إحاطته وأرحب بحضور ممثلة جنوب السودان في هذه الجلسة. وأود أيضا أن أشكر السفير ميشيل بيانغ، ممثل غابون، على تقريره عن هذه المسألة.

سيركز بيان وفد بلدي على الأوضاع الإنسانية والأمنية والسياسية في جنوب السودان.

فيما يتعلق بالحالة الإنسانية، يساورنا القلق من أنه وفقا لخطة الاستجابة الإنسانية لجنوب السودان التابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فإن ثلاثة من كل أربعة من مواطني جنوب السودان - البالغ تعدادهم 9,4 ملايين شخص، معظمهم من النساء والأطفال - يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية. هذا بالإضافة إلى تشريد ما يقرب من 330 000 لاجئ من السودان ووجود أكثر من مليوني شخص مشرد داخليا. وتضطلع الوكالات الإنسانية بدور رئيسي في التخفيف من حدة هذه الحالة. ومع ذلك، فقد تأثرت قدرتها على العمل جراء الهجمات ضد العاملين فيها ونقص التمويل. ونحث حكومة جنوب السودان على اتخاذ تدابير لتلبية الاحتياجات الأساسية لشعبها وأولئك الذين التمسوا الحماية داخل حدودها، بالإضافة إلى ضمان سلامة العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية.

وعلى الجبهة الأمنية، نشعر بالقلق إزاء تقرير بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن الهجمات على المدنيين في منطقة أعالي النيل الكبرى، التي أسفرت عن سقوط مئات القتلى وحدثت عمليات اختطاف وأعمال عنف جنسي وتجنيد للأطفال. إن العنف ضد المدنيين أمر غير مقبول، ومن الملح أن تعطي حكومة جنوب السودان وقادة المجتمع المحلي الأولوية لسلامة المدنيين وحمايتهم وأن يتخذوا إجراءات ملموسة للحد من التوترات القبلية المتصاعدة. وفي ذلك الصدد، وعلى الرغم من التأخير، نرحب بنشر القوات الموحدة اللازمة في ولاية أعالي النيل ونأمل أن تفي بولايتها المتمثلة في حماية السكان المدنيين.

وعلى الساحة السياسية، نلاحظ التقدم المحدود في وضع الإطار القانوني لإجراء الانتخابات. إن التأخير في تحقيق الأهداف المحددة

والتعاون الدولي مطلوب، ونحن نتعاون مع المنظمات والمنظمات غير الحكومية للحصول على الموارد والخبرة والدعم لجهودنا. ويلتزم جنوب السودان بمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتهيئة سلام مستدام حتى يتمكن جميع المواطنين من العيش في مأمّن من الخوف والعنف بينما نسعى جاهدين من أجل مستقبل يتسم بالعدالة والحرية والازدهار.

يواجه شعب جنوب السودان تحديات هائلة بسبب تزايد شدة آثار تغير المناخ. ويشكل ارتفاع درجات الحرارة، وتعذر إمكانية التنبؤ بأنماط هطول الأمطار، وزيادة تواتر الظواهر الجوية القصوى تهديدا مباشرا للأمن الغذائي والموارد المائية وسبل العيش بشكل عام. وفي مواجهة تغير المناخ، لا بد من بذل جهود عاجلة ومتضافرة لمواجهة هذه التحديات، وتعزيز القدرة على الصمود، وإيجاد حلول مستدامة لتحقيق رفاه السكان.

فتغير المناخ يؤدي إلى تفاقم أوجه الضعف القائمة في جنوب السودان، مما لا يؤثر على البيئة فحسب، بل وأيضا على الصحة والاستقرار الاقتصادي للمجتمعات. إذ يسهم ارتفاع درجات الحرارة في انتشار الأمراض، في حين تؤثر التغيرات في أنماط هطول الأمطار على الإنتاجية الزراعية. وما ينتج عن ذلك من ضغط على الموارد يزيد من خطر النزاع والنزوح.

إن التعاون والدعم الدوليين أمران حاسمان لمساعدة جنوب السودان على التكيف مع هذه التحديات. ويشمل ذلك الاستثمار في البنية التحتية القادرة على الصمود أمام تغير المناخ، والنهوض بالممارسات الزراعية المستدامة، وتقديم المساعدة للمجتمعات لتتبع سبل عيشها.

إن تأثير النزاع في السودان على الحالة الإنسانية في جنوب السودان هو في الواقع مسألة ملحة. وندعو إلى مواصلة الدعم والتفهم فيما ندير تدفق اللاجئين والعائدين وتعامل مع الظروف المتغيرة في المناطق الحدودية.

وبينما نعمل على تجاوز تعقيدات الفترة الانتقالية، يرحب جنوب السودان بإجراء حوار بناء مع مجلس الأمن. ونحن منفتحون على

وتمثل المراسيم الرئاسية الأخيرة التي أصدرها الرئيس سلفا كير مبادرات خطوة حاسمة الأهمية في عملية إعادة التشكيل. تتناول تلك المراسيم العناصر الرئيسية لخريطة الطريق، بما في ذلك اللجنة الوطنية لاستعراض الدستور، واللجنة الوطنية للانتخابات، ومجلس الأحزاب السياسية. ونرحب ترحيبا حارا بالبيان المشترك الصادر عن بعثة الاتحاد الأفريقي في جنوب السودان والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وبعثة الأمم المتحدة الذي يؤيد تلك التدابير الهامة. وفي ذات الصدد، نشرت حكومة جنوب السودان في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 750 من أفراد القوات الموحدة اللازمة في ولاية أعالي النيل، في خطوة أخرى نحو الانتقال السلمي تمشيا مع خريطة الطريق.

وبينما نسلم بالتحديات التي أبرزها التقرير الفصلي الأخير للجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها، فإننا نعمل بنشاط على معالجة المسائل المتعلقة بالحاسمة الأهمية. وعلى وجه التحديد، نركز على المسائل المتعلقة بالدستور الدائم والترتيبات الأمنية الانتقالية. ويولي جنوب السودان أهمية كبيرة للعمل مع مجلس الأمن، ونسعى إلى إجراء مناقشات تعاونية مع المجتمع الدولي والحصول على دعمه البناء بينما نواجه التحديات السياسية والأمنية والمناخية والإنسانية المعقدة. ولا يزال التزامنا بضمان انتقال سلمي وشامل للجميع داخل أمتنا ثابتا.

وتقر جمهورية جنوب السودان بالقلق إزاء العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، ونحن ندين تلك الأعمال البغيضة ونلتزم باتخاذ إجراءات قوية وفورية للتصدي لحالات العنف هذه ومنع وقوع المزيد منها. وبغية مكافحة العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، قمنا بتنفيذ استراتيجيات شاملة، بما في ذلك تعزيز إطارنا القانوني لضمان محاسبة الجناة. وأنشئت محاكم وآليات متخصصة لمعالجة القضايا بما يتناسب مع خطورتها. ونحن ندرك أهمية توفير الدعم وإعادة التأهيل للضحايا، ونعمل على تعزيز الخدمات الطبية وخدمات المشورة وإعادة التأهيل للناجين. ويخضع قطاعنا الأمني أيضا لإصلاحات، مع التركيز على تدريب القوات لمنع العنف الجنسي والتصدي له. وتعد مشاركة المجتمعات المحلية أمرا محوريا في تغيير المعايير، ونحن ننفذ برامج توعوية لتشجيع الإبلاغ والحد من وصمة العار المحيطة بالناجين.

ويناشد جنوب السودان رفع الحظر المفروض على الأسلحة ورفع الجزاءات الفردية المحددة الأهداف. وبينما نمضي قدما نحو تحقيق السلام والاستقرار، نعتقد أن تلك التدابير ستيسر تقدم البلد، وتمكننا من التصدي للتحديات بفعالية. ومن شأن رفع هذه الجزاءات أن يسهم في تهيئة بيئة آمنة، وتعزيز المصالحة الوطنية ورفاه مواطنينا. نحن نلتزم بتفهم المجتمع الدولي ودعمه خلال سعينا الحثيث من أجل مستقبل أكثر إشراقا لجنوب السودان.

إن جنوب السودان يلتمس الدعم الدولي ويدعو المجتمع الدولي إلى توفير الخبرة والموارد والإشراف للمساعدة في ضمان سلامة بلدنا وتحقيق السلام والاستقرار وسير الإجراءات الديمقراطية. فلنعمل معا من أجل تهيئة مناخ يمكن فيه سماع أصوات مواطنينا، والتمسك بالقيم الديمقراطية وازدهارها. وتعاون المجلس ضروري في الوقت الذي نسعى فيه لتحقيق نتيجة انتخابية ناجحة وذات مصداقية في جنوب السودان.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة 11/45.

استكشاف الخيارات التي تيسر التعاون والتفاهم والجهود الجماعية لتحقيق الاستقرار الدائم في بلدنا. ونقدر الدعم المستمر من المجتمع الدولي ونتطلع إلى استمرار التعاون في مواجهة التحديات المتعددة الأوجه التي تواجه جنوب السودان.

ويؤكد جنوب السودان على أهمية إجراء الانتخابات في عام 2024. فأمتنا ملتزمة بتشجيع عملية ديمقراطية تجسد إرادة الشعب وتعزز الاستقرار والشمولية والتقدم. وندعو المراقبين الدوليين لضمان الشفافية وتشجيع جميع المواطنين على المشاركة بنشاط في تشكيل مستقبل أمتنا العظيمة من خلال أصواتهم. ولا يزال جنوب السودان ملتزما بمبادئ الديمقراطية والسلام والتنمية بينما نبدأ هذه الرحلة الانتخابية الحاسمة الأهمية.

ويدعو جنوب السودان المجتمع الدولي إلى تقديم دعمه خلال هذه الفترة الانتقالية الحرجة. وفي حين نسعى جاهدين لتحقيق الاستقرار والمصالحة والتنمية المستدامة، فإن مساعدة المجلس لا تقدر بثمن. ونبذل جهود تعاونية في مجالات مثل بناء القدرات، والمعونة الإنسانية، وتمويل التنمية، وتعزيز الحوار السياسي، لضمان انتقال سلس. فلنعمل معا من أجل جنوب السودان يسوده السلام والازدهار. ونقدر تضامن شركائنا العالميين ومساعدتهم في هذه المرحلة التحولية.